

**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و رقمنة القضاء الوطني**  
**United Nations Development Program and**  
**the Digitization of the National Judiciary**

بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون  
الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في  
القرن الحادي والعشرين  
في الفترة من ٢١ - ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

**Legal and economic dimensions of the**  
**litigation system in the twenty-first century**

إعداد

د/ آية هشام يحيى أبو الفتوح

مدرس القانون - معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية

**Dr. Aya Hisham Yehya Abo El-Fotouh**

*Lecturer Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade*

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و رقمنة القضاء الوطني

### المخلص

لم تقتصر آثار الثورة الرقمية على الأفراد وحدهم بل إمتد التطور إلى أشخاص القانون العام متمثلة في الوزارات والمرافق والمؤسسات الحكومية، فلم تعد مؤسسات الدولة بمنأى عن مواكبة التطور التكنولوجي الذي إمتدت آثاره إلى كافة القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية، لاسيما وأن العديد من دول العالم أصبحت تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية منذ بداية القرن الواحد والعشرون، وتم التحول من النظام التقليدي القائم على التعامل المباشر بين الأفراد والمؤسسات، إلى التعامل الإلكتروني عن طريق وسيط رقمي عبارة عن مجموعة من التطبيقات صممت خصيصاً لإتمام كافة المعاملات وتحقيق التواصل بين المتعاملين بطريقة تتسم بالسهولة والسرعة.

وبعد إنتشار جائحة كوفيد ١٩ أصبح العمل عن بعد ضرورة للحفاظ على سلامة الأفراد، ولعبت الجائحة دوراً حاسماً في تسريع عملية الرقمنة في قطاع القضاء والعدالة، حيث أدرك العديد من الأفراد والمؤسسات فوائد الأساليب الجديدة والمرنة في تقديم الخدمات القانونية، ولأن القضاء والقانون هم أصعب الفئات تقبلاً للتغير فإن علينا التعامل مع التقنية على أنها مسار وليس خيار فهي لا تزاحم العمل البشري، فالتحول الرقمي ليس إلا تبادل للأدوار، فدور التقنية قائم على البناء الرئيسى للعمليات والإجراءات القضائية ودور الفرد يتحول للإشراف والرقابة عليها لتحقيق الضمانات القضائية.

**Abstract**

The effects of the digital revolution were not limited to individuals alone, but rather the development extended to public law persons represented by ministries, facilities and government institutions. State institutions are no longer immune from keeping pace with technological development, the effects of which have extended to all economic, social and educational sectors, especially since many countries of the world have become increasingly dependent on Digital technology has been essential since the beginning of the twenty-first century, and there has been a shift from the traditional system based on direct dealing between individuals and institutions, to electronic dealing through a digital intermediary, which is a set of applications specifically designed to complete all transactions and achieve communication between customers in an easy and fast manner.

After the spread of the Covid-19 pandemic, remote work became necessary to maintain the safety of individuals, and the pandemic played a decisive role in accelerating the digitization process in the judicial and justice sector, as many individuals and institutions realized the benefits of new and flexible methods in providing legal services, and because the judiciary and the law are the most difficult groups to accept. For change, we must deal with

technology as a path and not an option, as it does not compete with human work. Digital transformation is nothing but an exchange of roles. The role of technology is based on the main construction of judicial processes and procedures, and the role of the individual shifts to supervising and controlling them to achieve judicial guarantees.

## المقدمة

منذ ظهور الإنترنت وتطور التقنيات الرقمية، في عالم أصبح أكثر ترابطاً وتداخلاً من أي وقت مضى، ليس فقط على مستوى الأفراد أو المؤسسات، ولكن حتى بين الأجهزة الإلكترونية والأنظمة الرقمية ذاتها، وفي البيئات الرقمية أصبح الإتجاه العام يرى أن المستفيدين من المواطنين وقطاعات الأعمال هم من يحددون "كيف ومتى وأين" يودون تلقي الخدمة، وإستجابة لهذه التحولات، أصبحت الحكومات أمام مطلب توفير الوصول إلى الخدمات العامة بشكل فوري وبسيناريو الخدمة الذاتية التي من شأنها أن تساعد المستفيدين في تجاوز المحطات التقليدية للإجراءات الحكومية الروتينية التي تتطلب الانتقال والمتابعة لإتمام المعاملات، وتمثل الحلول الرقمية، بما في ذلك تطبيقات الهواتف الذكية والمحمولة، ومراكز الاتصال المتقدمة، وحلول العمل والاتصال عن بعد إمكانات يمكن معها إنشاء قنوات جديدة متوائمة مع متطلبات تقديم الخدمات الرقمية، والمساهمة كذلك في إنشاء نماذج عمل مبتكرة لتلبية إحتياجات الأفراد والمؤسسات ورفع مستويات رضا المستفيدين.

وبسبب شقاء العديد من المواطنين لعدم وجود وسيلة تجعل إقتضاء حقوقهم أيسر وأسرع، حيث أن تأخر الحسم في الكثير من القضايا يضر بمصلحة صاحب الحق بينما يكون ميزة للمجرم أو مغتصب الحق.

فالعدالة الحقيقية تتحقق من خلال إجراءات سريعة وبأقل تكلفة، أما العدالة البطيئة تعد ظلماً بدرجة أقل من الظلم المتعارف عليه، فالدولة وفقاً للدستور منوطة بتحقيق العدالة الناجزة وسرعة الفصل في القضايا ولكنها بشكل غير إرادي تتنصل من هذه المسؤولية وتلقيها كاملة على القضاء، وأصبحت مشكلة بطء التقاضي ظاهرة عالمية ولكنها أكثر تعقيداً في مصر نظراً لتداخل أموراً عديدة فيها.

ولتحقيق العدالة الناجزة يلزم العمل على إستغلال التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الإتصالات في مجال القضاء، لما في ذلك من توفير للوقت والجهد معاً في المعاملات القضائية، وتبسيط إجراءات التقاضي، إضافة إلى ضمان حماية أوراق الدعوى ومستنداتها وبياناتها، وبذات الوقت تسهيل الإطلاع عليها من قبل الأطراف دون الإنتقال إلى مبنى المحكمة، وإنعكاس ذلك على مشكلة البطء في التقاضي والحد من إطالة أمد التقاضي.

وقد إتبعنا العديد من دول العالم كسنغافورة والصين وفرنسا ومملكة بوتان نظام الرقمنة بأساليب تختلف من دولة لأخرى إلا أن ذلك النظام أثبت نجاحه في العديد منهم، لذلك يكون من الأوفق إعتقاد نظام رقمنة التقاضي في مصر والدول العربية الأخرى لخدمة وتطوير القضاء ولمواكبة التطور التكنولوجي العالمي.

#### هدف البحث:

تسليط الضوء علي العديد من صور المعوقات الإجرائية التي تعد حائلاً أمام قواعد العدالة الناجزة، و وضع عنصرى الزمن والشفافية نصب عينى المشرع حتي يتم وضع قواعد تنظم إجراءات التقاضى الإلكتروني على نحو يضمن فعالية تلك الإجراءات وجعلها محل إحترام كافة القائمين على عناصر العملية القضائية بما يكفل تحقيق عدالة ناجزة فى أسرع وقت وبأقل تكلفة مما يحقق الأثر اللوجيستي على إقتصاديات التقاضى والتي تتناسب عكسياً مع إطالة أمد التقاضى.

#### أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تناول موضوع من الموضوعات الهامة المرتبطة بتحقيق العدالة، وهو التحول الرقمي للمنظومة القضائية، وهو ما يعرف بالقضاء الرقمي خاصة في ظل التوجه العام للدول بالتحول الرقمي لكافة المؤسسات

والهيئات وما يحققه ذلك، من الانتقال من الوسائل التقليدية في المحاكم، إلى وسائل إلكترونية حديثة تختلف عن هذه الوسائل التقليدية، حيث تتميز بسرعة إنجاز المعاملات والقضايا، وتبسيط الإجراءات القضائية، ومحاولة تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية في الكثير من دول العالم.

### منهجية البحث:

سأعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع البحث وصفاً موضوعياً والمعلومات المرتبطة به، وتحليلها من أجل إستخلاص الأحكام والقواعد ذات الصلة بموضوع البحث وبلورتها في ثوب قانوني جديد للقضاء الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية عن طريق هذه التقنية.

### إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في حداثة هذا الموضوع خاصة في مجال القضاء، وما يثيره من تساؤلات حول مفهوم القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية؟ وماهي مميزات القضاء الرقمي وما هي آلية العمل به؟ ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الناجزة؟ وماهي التحديات التي تواجه تطبيقه؟ ما هي العقبات التي تُعيق تطبيقه بشكل فعال؟ وما هو الإطار القانوني الذي يحكم وينظم عملية التحول للقضاء الرقمي و ينظم عمل المحاكم الافتراضية؟ كيف يمكن ضمان التوافق بين القوانين التقليدية والقوانين المنظمة للقضاء الرقمي؟

ومدى الاستفادة من التجارب الدولية في التحول الرقمي للنظام القضائي؟

### خطة البحث:

إدراكًا من الجهات القضائية لأهمية التحول الرقمي كأمرًا حيويًا ولضمان إستمرارية العمل القضائي وفاعليته في تقديم العدالة الناجزة، إتجهت الجهات القضائية إلى تبني التحول الرقمي على المستوى الوطني، ومواكبة للثورة الرقمية التكنولوجية حول العالم لتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال العدالة الرقمية وإيمانًا بفاعلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء إطار لمشاركة أفضل الممارسات، وتعميق الحوار حول الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في هذا المجال، فعلمنا أن نقوم بالبحث في موضوع:

### "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و رقمنة القضاء الوطني "

من خلال تامباحث والمطالب الآتية:

المبحث الأول: مستقبل القطاع القضائي والعدالة في ظل التحول الرقمي

المطلب الأول: مردود التحول الرقمي على العدالة الناجزة

المطلب الثاني: مستقبل القطاع القضائي في ظل التحول الرقمي

المبحث الثاني: دور التحول الرقمي كأساس لتحديث البنية التحتية والخدمات القضائية

المطلب الأول: البنية التحتية التشريعية والفنية

المطلب الثاني: البنية التحتية البشرية

المبحث الثالث: الممارسات الدولية الرائدة في مجال التحول الرقمي

المطلب الأول: القضاء الرقمي في التشريعات الأجنبية

المطلب الثاني: القضاء الرقمي في التشريعات العربية



المبحث الرابع: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي على المستوى  
الوطني والدولي

المطلب الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي

على المستوى الوطني

المطلب الثانى: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي

على المستوى الدولي

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المراجع

## المبحث الأول

### مستقبل القطاع القضائي والعدالة في ظل التحول الرقمي

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تغييرات كبيرة في ديناميكيات العمل والأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى إعادة تشكيل تفضيلات الأفراد وأولويات القطاعات المختلفة، فإزداد التوجه نحو العمل عن بعد على مستوى العالم، وظهرت مصطلحات جديدة في هذا المجال مثل التحول الرقمي، وذلك بعد أن أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) على العالم كله بشكل كبير، فقد إستحدثت متطلبات لتسهيل حياة المواطنين شملت توفير الخدمات الرقمية وإتجهت العديد من الشركات والمدارس والجامعات وأيضاً القطاعات إلى تنفيذ واجباتها باستخدام الأجهزة والبرامج الرقمية، فلم تعد الرقمنة خياراً، بل أصبحت إلزاماً على الجميع، فأصبحت الرقمنة تمس كل جانب من جوانب الحياة وتجبر العديد من المجالات على إحداث تغييرات جذرية، وبما أن القانون يقع في قلب الحياة فإنه سيتأثر بالتطورات الرقمية عندما يتحول كل شيء إلى رقمي خصوصاً في فترة ما بعد الجائحة.

أصبح التحول الرقمي من أهم الإستراتيجيات والأهداف التي تسعى العديد من الدول إلى تحقيقها، فهو ضرورة لتحقيق التميز في الأداء الحكومي ورفع جودة الخدمات الحكومية، والإرتقاء بمستوى الخدمات المعيشية، فالرقمنة ليست مجرد تغيير في الأدوات والبنية التحتية، بل هي تحول جذري في أساس الأعمال، لذلك فإن التحول الرقمي في قطاع العدالة نحو قضاء مستقبلي أكثر كفاءة وفعالية لا يقتصر على إستخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية، بل يتعلق بتصميم الأعمال وتحقيق الشفافية ومراقبة الضمانات القضائية لتحسين العمليات وضبط الإجراءات في جميع مراحل العمل القضائي، من تقديم الدعوى إلى إصدار الأحكام وتنفيذها.. كما يتضمن تحولاً في النواحي الموضوعية والتشريعية.

## المطلب الأول

### مردود التحول الرقمي على العدالة الناجزة

التحول الرقمي في القطاع القضائي ضرورة حتمية لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم ولتحسين جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين، حيث أصبحت الحاجة إلى قوانين متطورة لمواجهة التحديات التي تثيرها الرقمنة ضرورة لا غنى عنها، وأصبحت الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير المجال القانوني<sup>(١)</sup> ضرورة حتمية لمواكبة هذا التطور ومواجهة التحديات التي تثيرها الثورة الرقمية، حيث برز نظام المحكمة الإلكترونية كأداة قوية لتحقيق العدالة الناجزة.

فمن خلال تقنيات الإتصالات الحديثة، يوفر هذا النظام حلولاً مبتكرة لتحديات التقاضي التقليدي، ويُسهّل الوصول إلى العدالة للجميع من خلال إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات القانونية بسهولة ويسر، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية.

وذلك لأسبابٍ متعددة منها:

#### • تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في القضايا:

إن أهم ما يميز النظام الإجرائي للمحكمة الإلكترونية هو عدم إستعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم إلكترونياً

(١) على الخوري، (الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢١، ص ٥٤.

دون استخدام الأوراق وهو ما يتفق مع الغرض من إنشائها<sup>(١)</sup> وهذا ما تمتاز به التكنولوجيا الحديثة من التطوير وتوفير سبل الراحة للبشرية، ففي ظل العمل بنظام المحاكم الإلكترونية بداية من تقديم الدعاوى والردود وتبادل المستندات إلكترونياً حيث يتم عقد جلسات المحكمة عن بعد<sup>(٢)</sup> عبر شبكة الإنترنت ويتم سماع أقوال الشهود وإستجواب أطراف الدعوى عن بعد، ويتواصل المحامين مع موكلهم في جميع أنحاء العالم ويقومو بإعطاء إستشاراتهم لهم<sup>(٣)</sup> وإنهاءً بصدور الأحكام إلكترونياً.

وبذلك يتم تجاوز عقبات البعد الجغرافي بين الدول والمدن وتكاليفها الباهظة وتلافي ما ينتج عن التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة<sup>(٤)</sup> من خلال منظومة لإقرار العدالة عبر نظام المحكمة الإلكترونية وهذا كله يُتيح إختصار الزمن من خلال المشاركة في جلسات المحاكمة عن بعد مما يوفر الوقت ويُقلل من التكاليف الباهظة ويسرع إنجاز القضايا، ويُقلل من التأخير الناتج من إزدحام الجمهور في المحاكم<sup>(٥)</sup> مما يُسرّع من سير القضايا.

(١) المادة الأولى من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ عرفت شبكة الاتصالات بأنها النظم المتكاملة للاتصالات شاملة ما يلزمها من البنية الأساسية كما أنها وسيلة إستقبال الرموز والكتابات والرسائل أياً كانت طبيعتها.

(٢) د/ صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ١٨٢.

(٣) سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٨، ص ٣٠.

(٤) د/ سحر عبد الستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد العاشر، ص ٥٣.

(٥) صفوان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤١، العدد ٢٠١٥، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص ٣٥٣.

### • تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارات المحاكم:

تُعد الكفاءة والفاعلية من أهم العوامل التي تضمن نجاح الإدارات القضائية، ولضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارات المحاكم فإن استخدام التحول الرقمي يحقق الأتي:

تقليص عملية تداول وتخزين الممفات الورقية للدعاوى في المحاكم (أرشيف المحكمة)، وما يترتب على ذلك من رفع الكفاءة وصعوبة فقد ملفات القضايا أو تغيير مكان حفظها، ارتفاع مستوى تأمين الملفات الرقمية من السرقة أو التزوير باستخدام تقنيات حديثة مثل البلوك تشين<sup>(1)</sup> (Block Chain)، كما تساعد عملية التخزين الإلكترونية للملفات الرقمية في سهولة الرجوع لهذه الملفات في وقت قصير جدًا، وهو ما يساهم في حل العديد من المشكلات المتعلقة بالحفظ والتسجيل والإسترجاع<sup>(2)</sup>.

### • زيادة الشفافية ومكافحة الفساد:

يساهم تطبيق القضاء الرقمي في الحد من إنتشار الفساد في مرفق القضاء، حيث يؤدي الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الإصطناعي إلى الحد من تدخل العنصر البشري بشكل كبير، خاصة في الإجراءات القضائية، فأسلوب العمل التقليدي بالمحاكم يشجع البعض من ضعاف النفوس على الإنحراف والتلاعب والإهمال الذي قد يؤدي إلى ضياع المستندات أو تلفها على العكس من التقاضي الرقمي الذي يحقق الشفافية ويعزز الثقة بين المنظومة القضائية والمتقاضين<sup>(3)</sup>.

(1) Dylan Yaga, Peter Mell, Nik Roby, and Karen Scarfone, Block Chain Technology Overview published by National Institute of Standards and Technology, October 2018, p5.

(2) Nguyen et al., 2008, P.2-4

(3) حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، ط١، ٢٠١٠، ص ٦٤.

## المطلب الثاني

### مستقبل القطاع القضائي في ظل التحول الرقمي

هناك مجموعة من الآراء المتفائلة حول تطور القضاء الرقمي بحلول عام ٢٠٣٥، على نهج برنامج الأمم المتحدة التنموي لا يستثنى القانون من تأثيرات التكنولوجيا الجديدة فمن المتوقع أن يشهد مستقبل القطاع القضائي تغييرات كبيرة في ظل التحول الرقمي من خلال:

زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي عن طريق بدء بعض الحكومات في تفعيل أدوات البرمجيات على مهام تحليل البيانات التي إعتدت تاريخياً على الحكم البشري الخبير، والتنبؤ بنتائج القضايا.

فمن المتوقع أن تقدم أدوات البرمجيات الجديدة تحديات وفرصاً جديدة<sup>(1)</sup> على المدى القصير، حيث يمكننا توقع زيادة الشفافية القانونية، وحل النزاعات بكفاءة أكبر، وتحسين الوصول إلى العدالة، وظهور تحديات جديدة أمام الشكل التقليدي لمكاتب المحاماة الخاصة التي تقدم الخدمات القانونية بناءً على ساعات العمل، أما على المدى الطويل، يصعب التنبؤ بما سيكون عليه تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي، حيث سيقوم القطاع القضائي بدمجها وتوسيع نطاق خدماتهم المقدمة للمتقاضيين، وتطوير أدوات جديدة للبحث القانوني باستخدام الذكاء الاصطناعي لتسهيل البحث عن المعلومات القانونية وزيادة مشاركة المواطنين في العملية القضائية لإشراك المواطنين في صنع

(1) The University of Toronto Law Journal, Law Artificial Intelligence, and Technology, 2018, p68.

القرارات القضائية، والتوسع في الإعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مجال العدالة وبحوث الجريمة من خلال الإعتماد على المحاكم الافتراضية<sup>(١)</sup> حيث عقد المزيد من الجلسات عن بعد باستخدام تقنية "الفيديو كونفرانس".

وللدولة المصرية نجاحات متتالية في شتى المجالات ولا سيما في ملف التحول الرقمي والعدالة الناجزة بمشروع "عدالة مصر الرقمية" لميكنة المحاكم وتطوير آليات التقاضي ومنع الإزدحام بالمحاكم والإرتقاء بالخدمات المقدمة للمتقاضين، وفي أكتوبر ٢٠٢٠ دشنت وزارة العدل مشروعاً لنظر جلسات تجديد الحبس عن بعد، بألية "الفيديو كونفرانس" والتي تمكن القاضي ومعه المحامي من مشاهدة المتهم في محبسه عن بعد ومباشرة إجراءات تجديد الحبس بدون نقله من مقر محبسه، وأعلنت وزارة العدل المصرية في مارس ٢٠٢١، أن هذا المشروع سيتم تعميمه في جميع المحافظات تباعاً بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية ببعض السجون العمومية والمركزية، وأنه سيكون نواة لمشروع أوسع لعقد جلسات القضايا الجنائية عن بعد، كما أطلقت وزارة العدل في أكتوبر ٢٠٢٠ خدمة إقامة الدعاوى المدنية عن بعد في ٦ محاكم ابتدائية على مستوى الجمهورية، بحيث تتم إجراءات رفع الدعوى ودفع الرسوم وتحديد الجلسات والإخطار بالمواعيد عن بعد.

(١) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٠٣.

## المبحث الثاني

### دور التحول الرقمي كأساس لتحديث البنية التحتية والخدمات القضائية

دور التحول الرقمي كأساس لتحديث البنية التحتية والخدمات القضائية، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠، وأيضاً دعماً لخطة الاتحاد الإفريقي لسنة أجندة (١) ٢٠٦٣ من خلال الإطار الإستراتيجي للتحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة على مدار ٥٠ عامًا القادمة. وفي هذا الصدد قال عبد اللطيف وهي، وزير العدل المغربي، إن التحول الرقمي في مجال القضاء هو رافعة أساسية للعدالة، وهو في صلب الإستراتيجية الحكومية لتطوير القضاء والخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين، مشيراً إلى أن "كل الجهود متضافرة من أجل نظام قضائي فعال وشامل".

## المطلب الأول

### البنية التحتية التشريعية والفنية

رغم أهمية الجوانب الفنية والتنظيمية لتقنية المحكمة الإلكترونية إلا أن الجوانب التشريعية لا تقل أهمية عن ذلك فوجود تشريعات تقرر وتنظم التقاضي بالطريق الإلكتروني أمر هام وضروري لصحة وسلامة الإجراءات<sup>(٢)</sup> لذلك قام الكثير

(١) برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PDIA)

(٢) سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس جامعة الشارقة، كلية القانون، فرع خور فكان، ص٩.



من الدول بالفعل بإجراء التعديلات اللازمة على التشريعات الإجرائية لتنظيم استخدام الوسائل الإلكترونية في التقاضي.

ولكى تكون إجراءات كل من قيد الدعوى وإجراءات الحضور، وإيداع المذكرات، وإيداع الأحكام، والطعن على الأحكام، وتنفيذها التى تتم عبر الوسائط الإلكترونية سليمة ومنتجة لآثارها القانونية لابد من إدخال التعديلات اللازمة على قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجنائية بحيث تنص على وجوب أو جواز قبول إتمام هذه الإجراءات بالشكل الإلكتروني كما يتعين أن تتضمن التعديلات التشريعية وضع تعاريف منضبطة للمصطلحات الجديدة مثل الوسائط الإلكترونية والمستند الإلكتروني.

ومن ناحية أخرى، فإننا بصدد معايير فنية لضمان تناسق وتوافق معلومات وبيانات المحكمة الإلكترونية والتي تتطلب تطبيق نظام إعداد للمحكمة الإلكترونية عبر التقاضي الإلكتروني، أى إعداد البنية التحتية المناسبة من أجهزة الحاسب الآلي، إنشاء شبكة داخلية، إنشاء لقاعدة بيانات، إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الإنترنت<sup>(1)</sup>، ومن ناحية أخرى يتعين أن تكون منظومة المحكمة الإلكترونية مشمولة بأنظمة الحماية التقنية التي قد تكون عرضة للإعتداء الذي قد يتخذ شكل الدخول إلى النظام من أشخاص غير مرخص لهم، ووصولهم على معلومات من هذا النظام، كما قد يتخذ شكل تدمير المعلومات وإتلافها على نحو يعدم الاستفادة منها، والتلاعب في بيانات شبكة المحكمة الإلكترونية، لذا يجب وضع تشريعات تقرر الحماية القانونية لبيانات ومعلومات المحاكم الإلكترونية فتجزم كافة صور وأشكال التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية أو أي فعل ينال من خصوصيات المتقاضين

(1) خالد محمد إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ص ٢٦.

وتعاقب كل من ينشر أو يبث هذه البيانات والمعلومات عبر المواقع الإلكترونية<sup>(١)</sup>.

بيد أن التغيير لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة وإنما لابد من مرحلة انتقالية يتم فيها الإعداد والتجهيز لتطبيق نظام القضاء الرقمي.

بيد أن التحول الرقمي في النظام القضائي من التقاضي التقليدي إلى التقاضي الإلكتروني مرحلة إنتقالية ضرورية لذلك ينبغي عند وضع الإطار التشريعي لنظام التقاضي الإلكتروني أن تتم التعديلات بطريقة متدرجة تواكب مراحل التحول إلى هذا النظام لضمان أمن البيانات القضائية<sup>(٢)</sup> وحماية خصوصية الأفراد، ولتحسين كفاءة وفعالية النظام القضائي، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وخفض التكاليف، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

## المطلب الثاني

### البنية التحتية البشرية

يتطلب تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية وجود عنصر بشري قادر على التعامل مع التقنيات التكنولوجية الحديثة في وسائل الإتصال، وتجهيز تقني يُمكن من إتمام كافة إجراءات التقاضي عبر الوسائل<sup>(٣)</sup> الإلكترونية.

(١) سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) د/ الأنصاري حسن النيداني، القاضي والوسائل الإلكترونية الحديثة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٣) سيد أحمد محمود، دور الحاسوب الإلكتروني أمام القضاء، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٢٠.

يتطلب تطبيق تقنية المحكمة الإلكترونية وجود قضاة مؤهلون للتعامل بالوسائط الإلكترونية<sup>(١)</sup> وتتوافر لديهم مهارات التعامل مع الحاسب الآلي والوسائط الإلكترونية ووسائل الإتصال عن بعد وتكنولوجيا المعلومات، والقدرة على إجراء المحاكمات من خلال حسابات مخصصة لكل منهم لدى المحكمة الإلكترونية، والتي يكون لها موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت ضمن نظام قضائي معلوماتي.

فالقاضي التقليدي لن يتمكن من الإلمام بمستجدات العصر وآلياته المتعددة فالقضاء الإلكتروني يظهر فيه الترابط الوثيق بين العلم القانوني والعلم التكنولوجي.<sup>(٢)</sup>

والوصول إلى قضاة متخصصون مؤهلون للتعامل بالوسائط الإلكترونية يأتي من خلال إلحاق القضاة ببرامج تدريبية في علوم الحاسوب ونظم الإتصال وبرامج المواقع الإلكترونية<sup>(٣)</sup> وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي تمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية إلكترونياً ومتابعة سيرها والنظر فيها<sup>(٤)</sup>.

(١) د/ نبيل عمر، امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٥٥.

(٢) د/ سحر عبدالستار إمام، إنعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر ٢٠١٨، ص ٥٩.

(٣) عبد العزيز بن سعد، المحكمة الإلكترونية، جامعة دار نايف الرياض، ٢٠١٧، ص ٥٠-٥٧.

(٤) هادي حسين عبد على الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعائي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦، ص ٢٩٦.

### المبحث الثالث

## الممارسات الدولية الرائدة في مجال التحول الرقمي

شهد العالم مؤخرًا تسارعًا في تبني التقاضي عن بعد، مع إتخاذ العديد من الدول خطوات ملموسة نحو تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية، وسوف تُسلط الضوء على دراسة تجارب هذه الدول للإستفادة منها في إتخاذ خطوات أسرع للتحول بالمنظومة القضائية لمواكبة هذا التطور على المستوى الدولي، وقد قامت العديد من الدول العربية بالتحول رقميًا بالمؤسسات والهيئات الحكومية ومنها منظومة العدالة، فقامت هذه الدول بتطوير المنظومة القضائية بشكل كبير، إلى الحد الذي أصبحت فيه الرقمنة هي السمة المميزة للقضاء.

وسوف نقوم بسرد منظومة القضاء الرقمي في بعض التشريعات الأجنبية،  
والعربية على النحو التالي:

### المطلب الأول

#### القضاء الرقمي في التشريعات الأجنبية

##### • أولًا: القضاء الرقمي في الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أولى خطوات تطبيق القضاء الرقمي عام ١٩٩٥، فقد تبنت إتحادات ومنظمات مهنية كجمعية المحكمين الأمريكية مشروعًا للتحكيم المباشر عبر الإنترنت سمي (بمشروع القاضي الافتراضي) وقد تم إدخال التعديلات على بعض القوانين بهدف الإستفادة من الوسائل الإلكترونية الحديثة في الإجراءات المتبعة

أمام المحاكم، وقد بدأت إرهابات هذا التحول بتحويل نظام العمل داخل المحكمة، والتي عرفت باسم الإيداع الورقي لملفات القضايا، والدعاوى القضائية في المحاكم الأمريكية والتي تم أرشفتها على شكل أوراق رسمية إلى نظام جديد يعتمد على الإيداع الإلكتروني للوثائق، وقد تم التوسع بعد ذلك في تطبيق القضاء الرقمي وتعديل القوانين التي تواكب ذلك، ومنها ما قرره القانون الفيدرالي والذي نص على أنه "يجوز تقديم معلومات<sup>(١)</sup> مخزنة إلكترونياً مشتملة على الكتابة والرسومات البيانية والصور الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية أو أي بيانات مخزنة بأي وسيلة إلكترونية بحيث يمكن أن يكون مصدراً للمعلومات سواء بصورة مباشرة عند الضرورة أو بعد ترجمتها.....".

وقد ترك القانون باقى الإجراءات المتعلقة بالإعلان أو سداد الرسوم وإيداع الملفات وتبادل المستندات إلكترونياً ولكل ولاية أن تنظم بنفسها إجراءات التقاضي الإلكتروني الخاصة بها عن غيرها من الولايات، لكنهم يتفقو جميعاً بالأخذ بالوسائل الإلكترونية في التقاضي<sup>(٢)</sup>.

وتشير إحصائيات المركز القضائي الفيدرالي إلى أن ٢٥٪ من محاكم الولايات المتحدة تمتلك تكنولوجيا متقدمة تمكنها من تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية، ويشرف على التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة عضو من هيئة المحكمة، تُسند إليه مهمة تشغيل القاعة والإشراف والصيانة<sup>(٣)</sup> من الناحية التكنولوجية، حيث ترفع الدعوى إلكترونياً عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها مدينة Santa Barbara بولاية

(١) المادة ٣٤ من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي "الولايات المتحدة الأمريكية".

(٢) عبدالله المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، والإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة مجلة الشارقة للعلوم القانونية، ٢٠٢١، مجلد ١٨، عدد ٤، ٢٢٤-٢٧٣.

(٣) محمد صابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٢، ص ٢٦٧ وما بعدها.

كاليفورنيا، والذي بدأ تشغيله في سبتمبر ١٩٩٩ م.<sup>(١)</sup> ويتم استخدام منصة إلكترونية تسمى Matterhon للتعامل الإلكتروني مع المحاكم حيث تستخدم حالياً في ٤٠ محكمة في ثماني ولايات<sup>(٢)</sup>.

ويُتيح نظام تقديم المستندات القانونية إلكترونياً للمحامين والمتقاضين تقديم مستنداتهم بطريقة إلكترونية وفق منظومة متكاملة، يصعب توفيرها في طريق المحاكم ذاتها، ويُحقق التأمين الكامل للمستندات وللأنظمة الإلكترونية ضد أخطار الإختراق والتعطيل والإهمال، إذ يُدار الموقع بمعرفة خبراء متخصصين في تقنيات المعلومات، ويُتيح إمكانية إستلام المستندات في أي وقت يومياً على مدار الأربع وعشرون ساعة، وفي أيام الأجازات والعطل الرسمية، ومن أي مكان عبر شبكة الإنترنت، ويساهم في تقليل كلفة التقاضي، ويُتيح أيضاً للمحاكم التفرغ لأداء وظيفتها الرئيسية وهي الفصل في الدعاوى بطريقة أكثر فاعلية، كما يُساعد في التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة.

#### • ثانياً: القضاء الرقمي في فرنسا:

في عام ٢٠٠٧، إتخذت فرنسا خطواتها الأولى نحو عصر جديد من التقاضي الإلكتروني من خلال إتفاقية بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين حول تحقيق التواصل الإلكتروني بين المحاكم والمحامين، وإنشاء شبكة إتصال بين الطرفين، وكانت البداية بتزويد المحاكم والمجالس القضائية بجهاز المسح الضوئي (Scanner)

(١) أشرف محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥، ٢٠٢٠.

(2) Cashman, Peter & Ginnivan, Eliza "Digital Justice: online resolution of minor civil disputes and the use of digital technology in complex litigation and class actions". Macquarie Law Journal. Vol 19, 2019.

ونظام الرقمنة، وذلك لتمكين المتقاضين من الإطلاع على ملفاتهم ومتابعة الإجراءات إلكترونياً. ومن ثم إرسال وإستقبال الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات دون الحاجة إلى الإنتقال إلى مبنى المحكمة. كما تعمل وزارة العدل الفرنسية على تطوير نظام المحاكمات من خلال تجهيز المحاكم بوسائل الإتصالات الصوتية والمرئية الحديثة، تمهيداً لإجراء المحاكمات بالصوت والصورة.<sup>(١)</sup>

ولم يكن القضاء الإداري في فرنسا بمنأى عن مواكبة هذا التطور، ففي عام ١٩٩٩ بدأ العمل على تنفيذ التقاضي الإداري الإلكتروني من خلال نظام يعرف بنظام (المنتيل)، ويقوم هذا النظام على التبادل الإلكتروني للمذكرات القانونية بين المحامين، وخلال نفس العام حل البريد الإلكتروني محل هذا النظام كوسيلة تمكن أطراف الدعوى من متابعة قضاياهم في جميع مراحل الدعوى، وقد بدأ تطبيق هذا النظام بصورة فعلية عام ٢٠٠٤، أمام بعض المحاكم الإدارية.

وقد قام المشرع الفرنسي بإدخال بعض التعديلات على القانون الفرنسي، حيث تضمنت المادة ٧٤٨ النص على "إستخدام التكنولوجيا الرقمية في الاعلانات القضائية وتقديم المذكرات والتقارير والإنذارات عبر البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك تم التحول بإجراءات الإستئناف وتقديم الطعون من النظام التقليدي القائم على تقديم الطلبات والمذكرات ورقياً إلى النظام الرقمي القائم على إستخدام المنصات الرقمية الخاصة بالمحاكم، وإعتمد المشرع الفرنسي أيضاً تعديلاً آخر في المادة (٩٣٠/١)، يُلزم المتقاضين أمام محاكم الإستئناف بتقديم الطلبات والمذكرات إلكترونياً، وعدم النظر إلى

(١) ماجد العدوان، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الجزء الثالث، العدد ١.

(٢) المادة ٧٤٨ من قانون الإجراءات الفرنسي.

أية طلبات تقدم بغير الطريق الإلكتروني، وفي تعذر تقديم المستأنف مذكرة الإستئناف إلكترونيًا لسبب خارج عن إرادته، مثل تعطل النظام الإلكتروني، فيحق له تقديم الإستئناف ورقياً.

#### • ثالثاً: القضاء الرقمي في ألمانيا:

تُعد ألمانيا من الدول الرائدة في إستخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات الإلكترونية في مختلف المجالات القانونية، وقد إتخذت خطوات كبيرة في مجال التقاضي الإلكتروني، تشمل نظام الإيداع الإلكتروني في إيداع الصحف وتقديم المذكرات أمام المحاكم الفيدرالية، كما تم إنشاء البريد الإلكتروني الإداري كنظام يطبق ويُعمل به بين المحاكم والمتقاضين، ويقدم الطلب إلكترونياً من خلاله.

يطبق التقاضي الإلكتروني في ألمانيا بصفة جزئية، بينما مازال تداول الدعوى من قبل المحاكم الألمانية<sup>(١)</sup> ومناقشة الخصوم يتم وفقاً للنظام التقليدي<sup>(٢)</sup>.

ثم أصبح تسوية المنازعات بإستخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات بشكل كبير، مثل التحكيم والوساطة، من خلال المنصات الإلكترونية وتم توفير خدمات إلكترونية لبيع وشراء العقارات في المزاد العلني، وتسجيل الشركات، والحصول على المعلومات القانونية وبالنسبة للمعاملات مع مكتب الشهر والسجل التجاري فقد بلغ عدد المترددين على الموقع الإلكتروني ٤,١ مليون شخص يومياً.

(١) د/ سحر عبدالستار إمام، إنعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد العاشر، ص ٥٥.

(٢) أشرف محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٣٧.



## • رايغاً: القضاء الرقمي في بريطانيا:

قامت بريطانيا بالتطبيق الفعلي للتقاضي الرقمي عام ٢٠٠٩، وقد تم تطوير القضاء الرقمي في المملكة المتحدة البريطانية خلال السنوات الأربع الأخيرة بالإستعانة بشركة (HMCTS) وهي شركة متخصصة في تطوير المحاكم والهيئات القضائية وتابعة لوزارة العدل، وتعد محكمة (كنت) أول محكمة تطبق اجراءات القضاء الرقمي، وهي أول محكمة إفتراضية في بريطانيا طبقت المحاكمات عن بعد بإستخدام تقنيات الإتصالات المرئية الحديثة، عبر غرف مجهزة بأجهزة وكاميرات بأقسام الشرطة أو السجون لسماع أقوال المتهمين أو رجال الشرطة، ويتم تخصيص غرف مجهزة أيضا للتواصل للشهود أو المحامين أو من ترى المحكمة الإستماع لأقوالهم، وتكون جلسات هذه المحاكمة في بث حي<sup>(١)</sup>.

تقسم المحكمة الإفتراضية في (كنت) إلى ثلاث دوائر هي محكمة المركز وشرق وجنوب، وفق التقسيم الجغرافي لأماكن وقوع الجرائم وأماكن السجون التي يتم فيها إعتقال المتهمين حتى موعد المحاكمات. وإختصت هذه المحكمة بنظر القضايا البسيطة المتمثلة في تجاوز السرعات القانونية، أو القيادة تحت تأثير الكحول، وبعض من قضايا السرقة، وفي عام ٢٠٢٠ مواكبة لبرنامج الأمم المتحدة التتموى أصبحت جلسات الإستماع عن بعد والخدمات الرقمية والأنظمة غير الورقية مكوناً أكثر أهمية في نظام العدالة الوظيفي.

(١) إبراهيم فرغلي، المحكمة الافتراضية، هل تحقق العدالة للبشرية؟، ٢٠٢٢، <http://www.3rbi.info>.

### • خامساً: القضاء الرقمي في الصين:

تُعدّ الصين من الدول الرائدة في تطبيق القضاء الرقمي، حيث تقوم بإجراء جميع مراحل التقاضي إلكترونياً من خلال ما يُعرف بـ "محكمة الإنترنت"، وتعتمد المحاكم الصينية حالياً نظام التقاضي الذكي، خاصة وأن الصين تمتلك القدرات التقنية العالية التي تُمكنها من تطوير القضاء الرقمي وإستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم.

ومن أشهر الأمثلة على المحاكم الإلكترونية هي محكمة مدينة "تسيبو" بإقليم "شاندونج" وتعتمد هذه المحكمة نظاماً متطوراً لحفظ القوانين والسوابق القضائية رقمياً، وقد أصدرت هذه المحكمة حتى الآن أكثر من ألفي حكم وفق آلية التقاضي الرقمي، وتعتمد هذه المحكمة على إدخال البيانات عبر وسائط رقمية ومعالجتها ببرامج الذكاء الاصطناعي (القاضي الإلكتروني)، ويصدر الحكم<sup>(1)</sup> من خلال هذه البرامج، وفي بعض القضايا، تقوم هذه البرامج بمنع تدخل القاضي البشري، خاصة في بعض التفاصيل التي تتطلب الجوانب الإنسانية وتطبيق روح القانون.

ومواكبة لبرنامج الأمم المتحدة التنموي تسعى الصين إلى تطوير القضاء الرقمي بشكل مستمر، من خلال توسيع نطاق إستخدام نظام التقاضي الذكي وتطوير برامج الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المحاكم، إدخال تقنيات جديدة، مثل **Block Chain**، في الإجراءات القضائية. وتهدف هذه الخطوات إلى جعل القضاء الرقمي في الصين نموذجاً يُحتذى به في جميع أنحاء العالم، مما يجعلها تقدم أحكام دقيقة وعادلة.

(1) د/ خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، مرجع سابق، ص ١٩١.

### • سادساً: القضاء الرقمي في سنغافورة:

تعد سنغافورة من التجارب الرائدة في مجال تطبيق القضاء الرقمي، فقد بدأ تحديث المحاكم في سنغافورة في أوائل التسعينات من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تسهيل إدارة القضايا، وخلال عقد من الزمان أصبحت محاكم سنغافورة من أعلى المحاكم في جنوب شرق آسيا، وفي الوقت الراهن تتوافر جلسات الاستماع عن بعد في محاكم الدولة والمحاكم العليا، من خلال العديد من الدورات المتاحة، التي تسمح للأطراف بالتقاضي من خلال التبادل الرقمي للوثائق القضائية، كما تم تفعيل نظام الهوية الإلكترونية الوطنية التي يستخدمها المواطنون للتنقل في خدمات الحوكمة الإلكترونية،<sup>(١)</sup> ومواكبة لبرنامج الأمم المتحدة التتموى فقد أسست سنغافورة أول محكمة إلكترونية متخصصة في عام ٢٠٠٠ لفض المنازعات المتعلقة بالتجارة والتعاملات الإلكترونية على شبكة الإنترنت، حيث تقوم بتقديم طريقة سهلة وفعالة لحل النزاعات دون الحاجة إلى حضور شخصي في المحكمة، وقد يُسمح للطرفين بلقاء بعضهما البعض وجهاً لوجه في المحكمة الإلكترونية، ودائماً تضمن المحكمة سرية المعلومات المقدمة لها.<sup>(٢)</sup>

### • سابعاً: القضاء الرقمي البرازيل:

يعتمد نظام التقاضي الإلكتروني في البرازيل على برنامج حاسوبي ذكي يُعرف باسم "القاضي الإلكتروني"، صمم هذا البرنامج القاضي فالس فيوروزا، عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية أسبيريتو سانتو، كجزء من خطة "العدالة على عجلات"، يستخدم البرنامج على جهاز حاسوب محمول يحمل قاض متجول لتقييم شهادات الشهود

(١) أشرف محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، عدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٤٣.

(٢) د/ صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، (المفهوم والتطبيق)، مرجع سابق، ص ١٩٢.

وتدقيق الأدلة بطريقة علمية في مكان وقوع الجريمة، ولا يحل "القاضي الإلكتروني" محل القضاة الحقيقيين، بل يهدف إلى جعل أدائهم أكثر كفاءة، وقد تم اختبار البرنامج على ثلاثة قضاة في الولاية الخامسة والخمسين قبل تسويقه، وقد يُتوقع أن يُسهم البرنامج في تسريع البت في الدعاوى المتراكمة في البرازيل من خلال إصدار أحكام فورية في الحالات غير المعقدة.

## المطلب الثاني

### القضاء الرقمي في التشريعات العربية

مازالت معظم الدول العربية في بدايات تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، باستثناء بعض الدول التي أصبحت رائدة في هذا المجال مشاركة مع لبرنامج الأمم المتحدة التنموي، ويرجع ذلك إلى الخوف من عواقب هذه التقنيات أو عدم قبول أعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات أو قلة الكفاءات التي تمتلك المعرفة الكافية ببرامج الحاسوب في الأجهزة القضائية، وفيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في الدول العربية:

#### • أولاً: القضاء الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي عملت على تطوير منظومة العدالة، فقامت الحكومة الإماراتية بتحديث منظومة العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في القضاء، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة بالتحول الرقمي لكافة المعاملات، مواكبة لبرنامج الأمم المتحدة التنموي مثلت المحكمة الرقمية إحدى

إستراتيجيات قطاع القضاء ضمن الإستراتيجية العامة للتنمية ٢٠٢٠،<sup>(١)</sup> التي تبنتها دولة الامارات.

وقد أصدر المشرع الإماراتي مجموعة من التشريعات التي تنظم عملية

### التقاضي الرقمي:

• بدأت بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، الذي تناول المصطلحات الإلكترونية الحديثة والتوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية والمحركات الإلكترونية. وتوفر أيضاً العديد من الخدمات الإلكترونية مثل القاضي الإلكتروني والمحامي الإلكتروني والزواج الإلكتروني والمكتبة الإلكترونية وغيرها.

• أصدرت مرسوم بقانون إتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الإتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ والذي تضمن إضافة الباب السادس والمتعلق بالتقاضي إلكترونياً،<sup>(٢)</sup> في الإجراءات المدنية.

• القرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي بإستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية.

(١) د/ سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الشارقة، كلية القانون، فرع خورفكان، ص ١٤.

(٢) د/ سيد أحمد محمود، نحو إلكترونية القضاء المدني الإماراتي، بحث منشور بمجلة الحقوق جامعة عين شمس، مؤتمر القانون والتكنولوجيا، المنعقد في ديسمبر ٢٠١٧، ص ٣١١ وما بعدها.

● في إمارة دبي، أصدر المشرع الإماراتي القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن استخدام تقنية الإتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية، وأنشأت النيابة العامة نظاماً إلكترونياً على موقعها الإلكتروني<sup>(١)</sup> لتقديم شكاوى المتقاضين وإجراءات التقاضي، ويُتيح هذا النظام للمستخدمين الحصول على معلومات مستمرة عن موقف الدعاوى المعروضة على المحاكم في دبي وتقديم الطلبات المتعلقة بالدعاوى، وإرسال لوائح الدعوى مباشرة إلى القسم المسئول عن تسجيل الدعاوى، ودفع الرسوم عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية، ومتابعة الدعاوى الخاصة بهم ومعرفة وقائع الجلسات بعد الإنتهاء منها دون الحاجة لمراجعة المحامين، والبحث عن التشريعات والأحكام، حيث يُعتبر النظام مكتبة قانونية إلكترونية قائمة بحد ذاتها.<sup>(٢)</sup>

● في إمارة أبو ظبي، قامت الحكومة بتطوير القضاء بشكل غير مسبوق، خاصة في ظل جائحة كورونا:

- أطلقت محاكم دبي تجربة "الإتصال المرئي" بإنشاء جهاز قضائي منطور ومجهز بأحدث الوسائل الإلكترونية، وتُتيح هذه الوسائل للقضاة برامج قانونية متخصصة، وقواعد بيانات بالقوانين الاتحادية والمحلية الخاصة بالإمارة.<sup>(٣)</sup>
- بالإضافة إلى إطلاق خدمة (ويك) للرد على إستفسارات وملاحظات المتعاملين من خلال تطبيق إلكتروني

(١) القانون الإتحادي الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ في شأن الإتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية.

(٢) د/ حازم محمد الشرعة، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣) د/ سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس، جامعة الشارقة، كلية القانون، فرع خورفكان، ص ١٥.

○ وأيضاً إطلاق منصة العدالة الرقمية وما تحتويه من خدمات لتسجيل القضايا وتسوية النزاعات، والإستماع للشهود، والتداول والفصل في القضايا الجزائية في قاعات المحكمة عبر الإتصال المرئي، وكذا تمديد الحبس، وتنفيذ الأحكام ... وغير ذلك من خدمات.

#### ● ثانياً: التقاضي الرقمي والمحكمة الافتراضية في السعودية:

تعد السعودية من الدول العربية الأكثر تطوراً في مجال التقاضي الرقمي، حيث تتيح الخدمات الرقمية للمنظومة القضائية في السعودية القيام بجميع إجراءات التقاضي عن بعد باستخدام وسائل الإتصال التكنولوجية الحديثة، وتعتبر محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني الشامل ابتداء من التسجيل والإعلان الإلكتروني للدعوى القضائية(١)، وإنهاء بإصدار الحكم القضائي،(٢) وفي مجال القضاء الإداري تم إطلاق "البوابة الإلكترونية لديوان المظالم"، والتي تقدم مجموعة من الخدمات الإلكترونية، والتي منها "نافذة المعرفة" وهي متاحة لكافة أطراف المنظومة القضائية للإستفادة منها أثناء الترافع الإلكتروني.

ومواكبة لبرنامج الأمم المتحدة التنموي أطلقت وزارة العدل السعودية تطبيقاً إلكترونياً يسمى (ناجز)، يتيح تقديم كافة خدمات وزارة العدل الإلكترونية، للإستناد إليه في الدعاوى المنظورة أو الإستفادة منه أثناء الترافع الإلكتروني وربطه بالسوابق

(١) نواف صالح الزهراني، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات مقال منشور في جريدة الرياض على الموقع الإلكتروني [www.Alriyabn.com](http://www.Alriyabn.com)

(٢) أشرف محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٤٣.

القضائية والمبادئ المستقرة في قضاء الديوان، ويتم تحديث هذه الخدمات بشكل دوري لمواكبة التطور الرقمي في عالم القضاء.<sup>(١)</sup>

#### • ثالثاً: القضاء الرقمي في الأردن:

بدأت الحكومة الأردنية في استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية عام ٢٠١٨ حيث يمكن تسجيل الدعاوى القضائية وتقديم الطلبات ودفْع الرسوم، وإعلان الخصوم، وإيداع المذكرات والمستندات إلى غير ذلك من الإجراءات القضائية بالوسائل الإلكترونية، ويُكلف أطراف الدعوى بتقديم أصل ما تم إيداعه من أوراق إلى المحكمة عند أول جلسة من الإجراء الذي تم بالوسائل الإلكترونية<sup>(٢)</sup>، وعلى المستوى التشريعي، تم إصدار نظام استخدام وسائل التقنية الرقمية الحديثة في الإجراءات الجنائية رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٨ لتمكين المحكمة والمدعى العام من استخدام وسائل التقنية الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة، بما في ذلك محاكمة السجناء عن بعد من مركز الإصلاح والتأهيل المودع به، كما يتيح النظام الإستماع لشهادة الشهود عن بعد.

#### • رابعاً: التحول الرقمي في قطاع العدالة في الجزائر: (السوار الإلكتروني نموذجاً)

يعد جهاز العدالة القائم على فكرة تحقيق العدل و مبادئ الشرعية أحد الركائز الأساسية لإرساء دولة القانون، بالإضافة لكونه أهم مرفق عمومي يكفل له الدستور

(١) بوابة ناجز [www.najiz.gov.sa](http://www.najiz.gov.sa)

(٢) النظام رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ من جلاله الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن، بإستخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية والمدنية، أصدر المشرع الإماراتي مجموعة من التشريعات التي تنظم عملية التقاضي الرقمي، بدأت بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.



الاستقلالية وفقا لمقتضيات المادة ١٦٥ من التعديل الدستوري الجزائري لسنة ٢٠٢٠، لذا شهد قطاع العدالة في الجزائر تحولاً رقمياً هاماً، تجسد في إصدار قانون (١٥-٠٣) المتعلق برقمنة العدالة، وبالتالي تهيئة بنية رقمية بإدخال تقنيات الإدارة الإلكترونية الحديثة له كوسيلة لترشيد العمل القضائي ووصولاً لـ إستراتيجية مشروع القضاء الإلكتروني في الجزائر لسنة ٢٠٢٢، الهادف لرفع المستوى الخدماتي لمرفق القضاء برمته ومحاربة معالم البيروقراطية التي أثقلت كاهل الأشخاص الوطنية منها والأجنبية.

يهدف هذا التحول إلى وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، باستخدام نظام معلوماتي موحد ومؤمن بالقطاع والوصول إلى إنسجام وتوافق المعطيات لتسهيل إستغلالها وتفاذي تكرار البيانات وإرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية كما تبنى إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية أو ما يسمى "التقاضي الإلكتروني" في تنظيم المحاكمات على الصعيد الوطني والدولي، وسماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد.<sup>(١)</sup>

ومن أهم التطبيقات الحديثة في هذا المجال:

"نظام السوار الإلكتروني"<sup>(٢)</sup> كبديل عن العقوبة سالبة الحرية قصيرة المدة حيث يُطبق بموجب قانون (رقم ١٨-٠١) الخاص بتنظيم السجون وإعادة الدمج الإجتماعي، نص المشرع الجزائري بموجب الأمر (رقم ١٥-٠٢) المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية على جزاء الوضع تحت المراقبة الإلكترونية باستخدام السوار

(١) قانون (رقم ١٥-٠٤) الجزائري، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ٢٠١٥.

(٢) مادة ١٥٠ مكرر من القانون الجزائري (رقم ١٨-٠١) ١٠١٨ المتمم لقانون (رقم ٠٥-٠٤) ٢٠٠٥.

الإلكتروني كبديل عن الحبس، ويُخفف هذه القانون من النفقات التي تتحملها الدولة مقارنة بنفقات السجن، ويُقلل من ازدحام السجون، ويُحد من اختلاط النزلاء بعضهم ببعض، ويُقلل من انتشار الأمراض، ويُساعد في اكتساب المهارات.

#### • خامساً: التحول الرقمي في قطاع العدالة في جمهورية مصر العربية:

من أهم التحديات التي تواجه التنمية في مصر مشكلة قصور قواعد البيانات اللازمة لإستخدام مناهج تحليل وتخطيط متقدمة، وضعف القدرة على التنبؤ بالآثار المتوقعة لبدائل السياسات المختلفة، ومن ثم فإن سعي مصر لتطوير المنظومة الإحصائية وإصلاحها، والعمل على ربط قواعد البيانات المختلفة، سوف يكون داعماً أساسياً لتنفيذ خطة المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢١) لمواكبة لبرنامج الأمم المتحدة التنموي.

وقد أصبحت "منصة مصر الرقمية" أحدث أدوات الدولة المصرية ضمن جهودها في ملف التحول الرقمي، فهي تقدم الخدمات بشكل رقمي عبر شبكة الإنترنت، لتحقيق ميكنة الخدمات الحكومية، و تقليل أعباء وروتين التعامل الورقي وتقوم بإنشاء قواعد البيانات والربط بينها مع كافة جهات الدولة، والتوسع في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، وقد تم إطلاق الإصدار التجريبي لمنصة مصر الرقمية في ٢٠ يوليو من عام ٢٠٢٠، وتم توفير أربع وثلاثين خدمة حكومية رقمية على المنصة ضمن حزمة من عدد من الخدمات، بما في ذلك الحصص التموينية والتوثيق والمحاكم وخص القيادة والمركبات، وقد وصلت إلى مائة واثنين وثلاثين خدمة وقت إعداد هذه الدراسة، كما سجل أكثر من أربعة ملايين وستمائة ألف مواطن على المنصة، وقاموا بإجراء ما يقارب من سبع عشر مليون معاملة وقت إعداد هذه الدراسة، وتوفر المنصة للمواطنين طرق

دفع إلكترونية مختلفة لدفع رسوم الخدمة، بما في ذلك بطاقات الإنتمان وشركات التحصيل الإلكتروني ومحافظ الهاتف المحمول ٢٠٢١.

وأصبحت هذه المنصة محركاً رئيسياً للتحويل الرقمي للخدمات الحكومية ومنها القطاع القضائي، بإستخدام نظام هوية رقمية تتلقي الخدمات الإلكترونية، وقد تم بناء نظام إدارة هوية رقمية موحد وآمن وفعال يمكن للمواطنين إستخدامه للوصول إلى الخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية.

ولذلك أطلقت الحكومة بقيادة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "مشروع ربط وتوحيد قواعد البيانات" الذي يهدف إلى خلق بيئة تكنولوجية إعلامية قادرة على إستيعاب قواعد البيانات الوطنية الكثيفة، وكذلك التكامل مع مختلف أجهزة الدولة من خلال بناء منصة خدمية حديثة تخدم كلاً من الحكومة والمؤسسات.

## المبحث الرابع

### التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي على المستوى الوطنى والدولى

هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي على المستوى الوطنى والدولى فى العديد من النواحي وسوف نتعرض لهذه التحديات على النحو التالى:

#### المطلب الأول

### التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي على المستوى الوطنى

أولاً: على المستوى التقني:

عدم توافر الوسائل التقنية الحديثة اللازمة للتوسع في تطبيق القضاء الرقمي، والحاجة إلى تطوير البرامج والتطبيقات الرقمية الخاصة بمنظومة القضاء الرقمي، والربط الإلكتروني بين الهيئات القضائية وغيرها من الجهات المعاونة للقضاء، بحيث ينعكس ذلك على سهولة الدخول لموقع المحكمة وإتمام الإجراءات بسهولة ويسر، وقد يتطلب ذلك ميزانيات كبيرة لإنشاء وتطوير البنية التحتية للمحاكم.<sup>(1)</sup>

(1) خالد ابراهيم، التقاضى الإلكتروني الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجماعى، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٣.

المحافظة على سرية البيانات وخصوصيتها، حيث تعد المحافظة على سرية البيانات من أهم التحديات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي، خاصة في ظل إنتشار جرائم القرصنة الإلكترونية وإحتمالية التلاعب بالأدلة وتغييرها لصالح أحد الأطراف. الأمر الذي يتوجب معه وضع نظام حماية إلكترونية فعال للوقاية من هذه النوعية من الجرائم، وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه النوعية من الجرائم خاصة المتعلقة بالمنظومة القضائية<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: التحديات القانونية:

الصعوبات التشريعية المتمثلة في التباطؤ التشريعي عن مواكبة عصر التحول الرقمي، توجب التدخل تشريعياً سواء بالتعديل أو سن قوانين جديدة تنظم العمل في منظومة القضاء الرقمي.

وتعانى غالبية دول العالم الثالث من عدم مواكبة التطور التكنولوجي في المجال القانوني، وخاصة آلية استخدام التكنولوجيا في المنظومة القضائية، وإستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في الإجراءات القضائية، الأمر الذي يتوجب معه تدريب وتأهيل كافة أطراف المنظومة القضائية على الأساليب والوسائل المستخدمة في مجال القضاء الرقمي، وتقديم برامج توعية وتنقيف قانوني بألية استخدام التقنيات الحديثة في المجال القضائي<sup>(٢)</sup>.

(١) حسين الكعبي، ويوسف القرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومقتضياته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٣٠٨.

(٢) عبد الله المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، والإلكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة، مجلة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٨، العدد ٤٤، ٢٠٢٠، ص ٢٥٧.

يوجد أيضاً تعارض بين تطبيق القضاء الرقمي وإنعقاد المحاكم الافتراضية مع بعض المبادئ القانونية والقضائية الراسخة، مثل مبدأ علانية الجلسات والذي يتحقق بإنعقاد المحكمة في قاعة مفتوحة أمام الجميع، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه مع إنعقاد المحاكم الافتراضية، وهو ما يتطلب التدخل التشريعي لإيجاد وسيلة لتحقيق مبدأ العلنية<sup>(١)</sup> في المحاكم الافتراضية.

## المطلب الثاني

### التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق القضاء الرقمي

#### على المستوى الدولي

يحتضن القضاء الدولي، المسؤول عن حل النزاعات بين الدول والأفراد على الساحة العالمية، بشكل متزايد التحول الرقمي، ويشير هذا الإتجاه إلى دمج تقنيات المعلومات والاتصالات في جوانب مختلفة من الإجراءات القانونية الدولية، بهدف تحسين الكفاءة في تبسيط المهام الإدارية وإدارة القضايا والاتصال داخل وخارج المحاكم والهيئات القضائية الدولية وزيادة الشفافية داخل النظام القانوني الدولي من خلال توفير وصولاً عاماً إلى وثائق المحكمة والإجراءات والأحكام، من خلال منصات الإنترنت وتحسين إمكانية الأدوات الرقمية لتسهيل المشاركة في الإجراءات القانونية الدولية للأفراد والدول الواقعة عن بعد، مما يساهم في نظام أكثر شمولاً وعدالة.

(١) د/ صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ١٨٤.

وفي العصر الرقمي، عززت تكنولوجيا الاتصالات أيضاً قدرات الحكومات والمؤسسات والأفراد على القيام بأعمال المراقبة وجمع البيانات، ومواكبة للحق في حرية التعبير والرأي، وفي ظل التقدم التكنولوجي أصبحت فعالية الدولة في القيام بعمل المراقبة لم تعد محدودة من حيث النطاق والمدة، وأدى إنخفاض تكاليف التكنولوجيا وتخزين البيانات إلى القضاء على الرواد للقيام بعمل المراقبة.

وتملك الدول حالياً من القدرات أكثر من أي وقت مضى للقيام بعمل مراقبة متزامن وإقتحامي ومحدد الهدف وواسع النطاق. وبعبارة أخرى، فإن المنصات التكنولوجية التي تعتمد عليها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية بشكل متزايد ليست غير محصنة أمام المراقبة الجماعية فحسب، بل في الحقيقة يمكن أن تيسر هذه المراقبة.

وقد أعرب عن القلق البالغ عند كشف سياسات وممارسات تستغل عدم حصانة تكنولوجيا الاتصالات الرقمية أمام المراقبة الإلكترونية وإعتراض الاتصالات في جميع بلدان العالم. وتكاثر أمثلة المراقبة الرقمية العلنية والسرية في ولايات قضائية حول العالم، وظهور المراقبة الحكومية الجماعية كعادة خطيرة وليس تديباً إستثنائياً. بل أن الحكومات أصبحت تهدد بحظر شركات خدمات الاتصالات والمعدات اللاسلكية ما لم تحصل على إمكانية الوصول المباشر إلى حركة الاتصالات، والتتصت على كبلات الألياف البصرية لأغراض المراقبة، وطلبت من الشركات أن تكشف بإنظام عن المعلومات. وعلاوة على ذلك، بعض هذه الحكومات تستخدم مراقبة شبكات الاتصالات لإستهداف أعضاء المعارضة السياسية أو المنشقين السياسيين. وفي بعض الدول تسجل السلطات بشكل روتيني جميع المكالمات الهاتفية وتحفظ بها لتحليلها، بينما أبلغ عن

رصد حكومات مضيئة للإتصالات أثناء الأحداث العالمية.<sup>(1)</sup> وبعض السلطات في إحدى الدول تشترط تجهيز جميع الحواسيب الشخصية التي تُباع ببرامجيات ترشيح يمكن أن تنطوي على قدرات مراقبة أخرى. وحتى الجماعات المسلحة غير الحكومية أصبحت الآن فيما يبدو تستحدث قدرات مراقبة رقمية متطورة. وقد بدأت تكنولوجيا المراقبة الجماعية حالياً تدخل السوق العالمية، مما يزيد من خطر إفلات المراقبة الرقمية من الضوابط الحكومية.

#### وتكمن التحديات المرتبطة بالرقمنة الدولية:

- التفاوتات التكنولوجية حيث أن عدم التساوي في الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية يؤدي لخلق فجوة رقمية، مما يعيق إمكانية الوصول إلى العدالة بالنسبة إلى الدول النامية والمجموعات المهمشة.
- التهديدات الأمنية الإلكترونية تجعل رقمنة المحاكم الدولية عرضة للهجمات الإلكترونية، مما يثير المخاوف بشأن أمن البيانات والخصوصية ونزاهة الإجراءات القضائية.
- الخبرة التقنية تتطلب لتنفيذ وصيانة الأنظمة الرقمية أفراداً مهرة وإستثماراً مستمراً، مما قد يمثل تحدياً لبعض المحاكم الدولية.
- عدم تناسق الأطر القانونية يمكن أن يخلق تعقيدات وتحديات في إعتقاد نهج موحد للرقمنة عبر المشهد القانوني الدولي.

(1) التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان A/HRC/23/40 الفقرة 33.



أمثلة على مبادرات الرقمنة الدولية:

١. توفر محكمة العدل الدولية (ICJ) الوصول عبر الإنترنت إلى الأحكام ووثائق المحكمة والمعلومات حول عملها من خلال موقعها الإلكتروني<sup>(١)</sup>.
٢. تستخدم المحكمة الجنائية الدولية (ICC)<sup>(٢)</sup> تقنية المؤتمرات عبر الفيديو لشهادات الشهود والإجراءات الأخرى.
٣. تقدم المحكمة الدائمة للتحكيم (PCA)<sup>(٣)</sup> خدمات حل النزاعات عبر الإنترنت (ODR) لبعض أنواع النزاعات الدولية.

---

(1) <https://www.icj-cij.org/ar>.

(2) ICC-ASP \21\24.

(3) <https://pca-cpa.org/ar/home/>.

## الخاتمة

أصبح استخدام التكنولوجيا الرقمية في المنظومة القضائية ضرورة حتمية لا مفر منها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الإستمرار في الإعتماد على الأساليب التقليدية في التقاضي، والحفاظ على المنهج التقليدي في المحاكمات، وعدم مواكبة التطور في المجال القضائي على المستوى العالمي، والذي أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني والمحاكمة عن بعد.

ولا شك أن تطبيق التقاضي الرقمي والمحكمة الإلكترونية خطوة أفضل نحو تحقيق العدالة الإجرائية بصورة أفضل من التقاضي التقليدي لإنجاز الكم العددي من القضايا التي قد يموت صاحبها في قبل الفصل في موضوعها، لذلك تناولت هذه الورقة البحثية دراسة تأثير الثورة الرقمية على منظومة العدالة، وذلك بتسليط الضوء على القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية.

ومن الصعب التكهن بما سيتطور في المستقبل في القطاع القضائي على الجانب الوطني والدولي بشأن هذه التكنولوجيا ومع ذلك توصلنا لبعض النتائج والتوصيات التالية:

### النتائج:

١. يساهم تطبيق التقاضي الإلكتروني في توفير العديد من المميزات لأطراف المنظومة القضائية (القضاة والمتقاضين والمحامين) أهمها الانتقال من النظام التقليدي الذي يتسم بالتعقيد والبطء، إلى نظام إلكتروني يتسم بالمرونة والسهولة في تبسيط الإجراءات القضائية، وسرعة الفصل في القضايا.

٢. وجود حالة من التباطؤ والقصور من جانب المشرع المصري في تنظيم قواعد التقاضي الإلكتروني، وتطبيق نظام المحاكمات عن بعد من خلال المحاكم الافتراضية، وهو ما جعل النظام القضائي المصري غير قادر على مواكبة التطور سواء على المستوى العالمي أو على المستوى العربي والوطني، والذي تتسابق فيه الأنظمة القضائية على التحول بالمنظومة القضائية إلى منظومة رقمية.
٣. الرقمنة نتيجة حتمية التطور التكنولوجي في ظل العولمة حيث تحقق سترة الديمقراطية التشاركية كطريق لدمج المواطن في تحسين أداء مهام المرفق العام "القضاء".
٤. رقمنة قطاع العدالة آلية لمحاربة البيروقراطية والفساد الإداري وتقريب المواطن بالإدارة، وتنعكس إيجابياً على التسيير الإداري لأجهزة القضاء فإضفاء الرقمنة الإدارية في قطاع العدالة يعد قفزة نوعية للخدمات الإلكترونية بوزارة العدل.

**لذا نجد أنه من الضروري تسليط الضوء باقتراح التوصيات التالية ألا وهي:**

- ١- تحديث نصوص قانونية تتماشى والتحول الرقمي الذي يشهده قطاع العدالة.
- ٢- الحماية القانونية المعلومات الرقمية لقطاع العدالة ضد عمليات القرصنة الإلكترونية.
- ٣- ضرورة تكوين الهيكل البشري لمرفق القضاء في المجال الرقمي القادر على إدارة التحول من النظام التقليدي إلى نظام إلكتروني يعتمد على التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني تجسيدا للإدارة الإلكترونية.
- ٤- العمل على تهيئة البنية التحتية للمحاكم وذلك بتوفير الإمكانيات التقنية والفنية لتطوير المنظومة القضائية وتوفير الإمكانيات البشرية من أجل المواصلة الخدمية لقطاع العدالة وهو ما سينعكس على سرعة إنجاز القضايا وتسهيل إجراءات التقاضي.

- ٥- تعزيز عمليات التنسيق الإداري الرقمي بين أجهزة القضاء.
- ٦- التدخل التشريعي سواء بسن تشريعات جديدة، أو إدخال تعديلات على التشريعات الحالية والتي تسمح بتعميم تجربة التقاضي الإلكتروني التي اعتمدها في المحاكم الاقتصادية بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ على كافة المحاكم المصرية، وكذا من التشريعات التي تنظم المحاكمات عن بعد.
- ٧- مواجهة التحديات المتعلقة بتوفير كافة ضمانات المحاكمة العادلة في(المحاكم الافتراضية).
- ٨- العمل على تدريب الكوادر البشرية للمنظومة القضائية من موظفين وقضاة، وكذا قيام نقابة المحامين بتنظيم دورات تدريبية للمحامين للتعرف على إجراءات التقاضي الإلكتروني.
- ٩- إصدار دليل إجرائي للمتقاضين يوضح الإجراءات الخاصة بالتقاضي الإلكتروني، وكيفية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية للمحاكم.
- ١٠- العمل على تعميم إصدار بطاقة رقمية لكل مواطن باستخدام تطبيق حكومي - كما هو الحال في بعض الدول العربية ومنها الإمارات وتسمى بـ المحفظة الرقمية "DIGITAL Vault" ويتم ربطها بالرقم القومي، وتتضمن هذه البطاقة عنواناً إلكترونياً (E-mail) يستخدم كوسيلة رقمية للمراسلات الرسمية لكل مواطن ومنها الإعلانات القضائية، وهو ما سيساهم بشكل كبير في التغلب على المشكلات.
- ١١- التأكد من توافر ضمانات المحاكمة العادلة كافة، وبالأخص حق الدفاع، وحق المحامي بالإنفراد بموكله، ومناقشته، وإطلاعه على مستجدات القضية، وتبادل المعلومات، وتمتع المتهم والمحامي بالخصوصية، وذلك في جميع مراحل الدعوى.

- ١٢- إنشاء منصة رقمية دائمة لتمكين العامة وبالأخص ذوي الشأن من متابعة الجلسات.
- ١٣- إقرار حق المتهم في رفض جلسة تجديد الحبس أو المحاكمة عن بعد وطلب الحضور الشخصي حيث أنه الأصل.
- ١٤- تولي وزارة العدل مسئولية التوعية العامة بأنظمة التقاضي الجديدة وذلك من خلال القنوات والصحف والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، بوسائل مكتوبة ومرئية وتفاعلية.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية:

- ١- الأنصاري حسن النيداني، القاضي والوسائل الإلكترونية الحديثة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩.
- ٢- أشرف محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث عدد ٣٥، ٢٠٢٠.
- ٣- إبراهيم فرغلي، المحكمة الافتراضية، هل تحقق العدالة للبشرية؟، ٢٠٢٢، <http://www.3rbi.info>.
- ٤- حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، ط١، ٢٠١٠.
- ٥- حسين الكعبي، ويوسف القرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومقتضياته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٣٠٨.
- ٦- خالد محمد إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
- ٧- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم.
- ٨- سحر عبد الستار إمام، إنعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، العدد العاشر ٢٠١٨.

- ٩- سنان سليمان سنان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس جامعة الشارقة، كلية القانون، فرع خور فكان.
- ١٠- سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٨.
- ١١- صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢.
- ١٢- صفوان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤١، العدد ٢٠١٥، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص ٣٥٣.
- ١٣- عبد العزيز بن سعد، المحكمة الإلكترونية، جامعة دار نايف الرياض، ٢٠١٧.
- ١٤- عبد الله المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي)، والكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة مجلة الشارقة للعلوم القانونية، ٢٠٢١، مجلد ١٨، عدد ٤.
- ١٥- على الخوري، (الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢١.
- ١٦- ماجد العدوان، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الجزء الثالث، العدد ١.
- ١٧- محمد صابر أحمد عبد الحميد، دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٢.

- ١٨- محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
- ١٩- نبيل عمر، امتناع القاضي عن القضاء بعلمه الشخصي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- ٢٠- نواف صالح الزهراني، المحكمة الإلكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات مقال منشور في جريدة الرياض على الموقع الإلكتروني [www.Alriyabn.com](http://www.Alriyabn.com)
- ٢١- هادي حسين عبد على الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦.

#### القوانين والمواد:

- ١- القانون الإتحادي الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٧ في شأن الإتصال عن بعد في الإجراءات الجنائية.
- ٢- القانون (رقم ١٥ - ٠٤) الجزائري، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ٢٠١٥.
- ٣- النظام رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ من جلاله الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن، بإستخدام الوسائل الالكترونية في الإجراءات القضائية والمدنية، أصدر المشرع الإماراتي مجموعة من التشريعات التي تنظم عملية التقاضي الرقمي، بدأت بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.
- ٤- المادة الأولى من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ عرفت شبكة الاتصالات بأنها النظام أو النظم المتكاملة للإتصالات شاملة ما يلزمها من



البنية الأساسية كما أنها وسيلة إستقبال الرموز والكتابات والرسائل أيًا كانت طبيعتها.

٥- المادة ٧٤٨ من قانون الإجراءات الفرنسي.

٦- المادة ٣٤ من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي "الولايات المتحدة الأمريكية".

٧- المادة ١٥٠ مكرر من القانون الجزائرى (رقم ١٨ - ٠١) ١٠١٨ المتمم لقانون (رقم ٠٥ - ٠٤) ٢٠٠٥.

٨- المادة ٧٤٨ من قانون الإجراءات الفرنسي.

٩- المادة ٣٤ من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي "الولايات المتحدة الأمريكية".

#### البرامج:

١. برنامج الأمم المتحدة التنموى.

٢. برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PDIA).

#### المراجع الأجنبية:

1. The University of Toronto Law Journal, Law Artificial Intelligence, and Technology, 2018.
2. Cashman, Peter & Ginnivan, Eliza "Digital Justice: online resolution of minor civil disputes and the use of digital technology in complex litigation and class actions". Macquarie Law Journal.
3. Dylan Yaga, Peter Mell, Nik Roby, and Karen Scarfone, Block Chain Technology Overview published by National Institute of Standards and Technology, October 2018.

4. Nguyen et al., 2008.
5. ICC-ASP \21\24.

المواقع الإلكترونية:

1. <https://www.icj-cij.org/ar>
2. <https://pca-cpa.org/ar/home/>
3. [www.najiz.gov.sa](http://www.najiz.gov.sa)